مجلة دراسات إسلامية رقم ISSN 1112-8011
المجلد : 15 العدد : 02 السنة : 2020 ص 9 – 32

الاختلاط عند المحدثين ومنهج البخاري في الرواية عن المختلطين

Doubtfulness in hadiths and Bukhari's approach on narration from Al- Mukhtaliteen

حميد قوفي*

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر g.abdulhamid@gmail.com

تاريخ الارسال : 2020/11/26	تاريخ القبول : 2020/12/10	تاريخ النشر : 2020/12/22

ملخص:

لما كان "الحفظ" شرطا في أداء الحديث النبوي لصحّة الرواية، انتصب طائفة من الباحثين والكتّاب لانتقاد الصحيحين من جهة اعتمادهما على روايات بعض المختلطين. ولما كان الاختلاط يعبّر عن الاختلال في الحفظ ورداءته، يرِد هذا السؤال: كيف ساغ للبخاري ومسلم أن يعتمدوا روايات طائفة منهم مع اشتراطهم للضبط المحكم؟ وكيف ساغ بعد ذلك أن يقال إنّهما اشترطا الصحيح فقط؟ فهذا البحث غايته الجواب عن ذلك ببيان منهج الإمام البخاري- خاصة - في الرواية عمّن وصف بالاختلاط؟ ومعه مقدّمة معرفيّة نظريّة في موضوع الاختلاط عند المحدّثين.

الكلمات المفتاحية: الاختلاط- الحديث- منهج- الرواية- المختلطين.

Abstract:

Memorization is a prerequisite for the authenticity of a narration for a prophetic tradition. Some researchers criticized the two most authentic books of Hadiths -Sahihaine- based on the claim that the books include narrations for "Mukhtaliteen" (doubtfuls). Ikhtilat (doubtfulness), refers to deficiency in memorization and uncertainty; hence a question can be raised about how come Al-Bukhari and Muslim referred in their seminal books to narrations from people who are considered as "Mukhtaliteen" while they require the accuracy as a condition for any narration. And further, how it can be justified that they only accepted the authentic narration given these narrations? The goal of this

* المؤلف المرسل

research is to answer these questions and detail the methodology of Imam Al Bukhari, specifically in narrating from these people who are considered as Mukhtalit. The research will be introduced by presenting the topic of "Ikhtilat" (doubtfulness) and how narrators perceived it.

Key words: **Ikhtilat** (**doubtfulness**), **Hadith**, **Method**, **Narration**, **Mukhtalitin** (**doubtfuls**)

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه.

أما بعد

فنظرا لأهمية الروايات الحديثيّة وضرورة التمييز بين صحيحها وسقيمها، كان لزامًا على الأئمّة النقّاد علماء الحديث أن يصنّفوا الرواة بتتبّع أخبارهم وسبر أحوالهم واستقراء مرويّاتهم، فميّزوا- بذلك المنهج الدقيق- بين صواب الراوي الثقة وبين خطئه، وبين موافقة الضعيف ومخالفته، وكان من أجلّ مباحثهم معرفة من اختلط من الرواة الثقات، وهو باب في العلم جليل، به يتوصّل إلى معرفة صحيح أخبارهم من سقيمها، وأنّ الثقة قد يعتريه الضعف في بعض مراحل حياته، فكلّ يُقبل منه ويردّ إلا صاحب الرسالة عليه الصلاة والسلام.

وهذا البحثُ الذي أقدّمه يتناول هذا الموضوع، -موضوع الاختلاط-، فقد اعتنيت بمباحثه كلّها أو جلّها قدر الاستطاعة، وحاولتُ وضع عناوين جديدة، وجمعتُ لها المادّة العلميّة من مختلف المصادر والمراجع، من كتب الرجال والجرح والتعديل وكتب مصطلح الحديث والعلل.

وهذه العناوين وإن كانت مادّتها مفرقة في ثنايا تراجم الرواة وكتب المصطلح وغيرها، لكنني قمت بجمعها في مباحث مستقلّة في هذا الباب.

إشكالية البحث: لما كان "الحفظ" شرطا في أداء الحديث النبوي لصحّة الرواية، انتصب طائفة من الباحثين والكتّاب لانتقاد الصحيحين من جهة اعتمادهما على روايات بعض المختلطين. ولما كان الاختلاط يعبّر عن الاختلال في الحفظ ورداءته، يرِد هذا السؤال: كيف ساغ للبخاري ومسلم أن يعتمدوا روايات طائفة منهم مع اشتراطهم للضبط المحكم؟ وكيف ساغ بعد ذلك أن يقال إنّهما اشترطا الصحيح فقط؟ فهذا البحث غايته الجواب عن ذلك ببيان منهج الإمام البخاري- خاصة[1]- في الرواية عمّن وصف بالاختلاط؟ ومعه مقدّمة معرفيّة نظريّة في موضوع الاختلاط عند المحدّثين.

أهداف البحث وأهميته: هذا البحث له أهمية من حيث تعلقه بالصحيحين، وعلى الأخص بصحيح البخاري، فهو يعالج قضية مهمة مما ينبني عليها عمل باعتبار اشتراط الشيخين لرواية الصحيح المتضمن تمام ضبط الرواة. ويهدف إلى جملة أمور منها:

1- الوقوف على منهجية الإمام البخاري في الرواية عن بعض المختلطين.

2- بيان درجة احاديث هؤلاء المختلطين الذين روى لهم البخاري.

3- تحرير القول في حكم الرواية عمن رمي بالاختلاط من الرواة الثقات.

منهج البحث: سلكت في تحرير مباحث هذه الدراسة المنهج التحليلي والمنهج النقدي في بعض مباحثه، للوقوف على حقيقة الرواية عن المختلطين في صحيح البخاري.

ثم إنّي قسمت البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول في الاختلاط في الحديث، وفيه مطالب:

المطلب الأول: الاختلاط في اللغة واصطلاح المحدّثين. المطلب الثاني: أسباب الاختلاط. المطلب الثالث: درجات الاختلاط. المطلب الرابع: علاقة الاختلاط بالتلقين. المطلب الخامس: علاقة الاختلاط بالتغيّر. المطلب السادس: علاقة الاختلاط والتلقين بالوضع في الحديث. المطلب السابع: ألفاظ أخرى في التعبير عن الاختلاط. المطلب الثامن: أصناف المختلطين ومن يلحق بهم. المطلب التاسع: حكم رواية المختلط.

والمبحث الثاني: عن المختلطين في الصحيحين، ومنهج البخاري في الرواية عمن وصف بالاختلاط، وفيه:

المطلب الأول: رواية الشيخين-البخاري ومسلم- عمن وصف بالاختلاط.

المطلب الثاني: منهج البخاري في تخريج أحاديث المختلطين.

المطلب الثالث: ذكر أسماء من وُصف بالاختلاط في صحيح البخاري.

المبحث الاول

الاختلاط في الحديث

المطلب الأول: الاختلاط في اللغة وفي اصطلاح المحدّثين

الاختلاط في اللغة: يقال (اختلط فلان أي فسد عقله، ورجل خلط بين الخلاطة أحمق مخالط العقل... ويقال: خولط الرجل فهو مخالط، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغيّر عقله)[2].

الاختلاط في اصطلاح المحدّثين: ومعنى الاختلاط في اصطلاح المحدّثين مأخوذ من المعنى اللغوي له، فقد عرّفه السخاوي بأنّه فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال؛ إمّا بخرف أو ضرر أو عرض أو مرض...[3].

ومثله قال الإمام زكريا الأنصاري: (... اختلط آخر عمره أي فسد عقله بأن لم تنتظم أقواله وأفعاله)[4].

وكذلك ذكر ملا علي القاري: (المختلط بكسر اللام، وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الفعل والقول؛ إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن أو سرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة أو احتراقها كابن الملقن)[5].

والذي ينبغي أن يلاحظ هو أنّ التغيّر بسبب مرض أو عرض أو ضرر لا يسمى اختلاطًا اصطلاحًا إلّا إذا استحكم واشتدّ، لأنّ حقيقة الاختلاط هو فساد العقل، وإنّما ذلك يلحق به إلحاقًا، كما سيأتي بيانه في مطلب علاقة الاختلاط بالتغيّر.

المطلب الثاني: أسباب الاختلاط

كثير هم الرواة الثقات الذين يعتريهم الاختلاط قبل موتهم، وقد أشار إلى ذلك الإمام الذهبي بقوله: (وعامّة من يحدّث يختلط قبل موته، وإنّما المضعّف للشيخ أن يروي شيئا زمن اختلاطه)[6].

وكثيرا ما نجد أئمّة الحديث يقيّدون الاختلاط بآخر العمر أو الكبر فيقولون: تغيّر بآخره، واختلط بآخره أو كبر واختلط، وغيرها من الألفاظ، وهذا كلّه من باب التغليب، غير أن الاختلاط قد يقع في فترة الشباب

لأسباب عديدة كمن كان يحدث من كتاب فأصيب بالعمى فلم يحفظ ما يرويه، او ربما تأثر لفقد عزيز فأثر في ذاكرته ونحو ذلك، ويمكن حصر الأسباب فيما يلي:

1- **من تغيّر بسبب الكبر:** وكبر السنّ سببٌ في تغيرَ عدد كثير من الرواة،- وهذا هو السبب الأعمّ الأغلب في الاختلاط، ومنهم: صالح بن نبهان مولى التوأمة: قال أحمد: (روى عنه أكابر أهل المدينة. قال: وقول مالك: "ليس بثقة" لأنه أدركه وقد كبر واختلط)[7]. ومنهم عطاء بن السائب، ومحمد بن الفضل السدوسي، الملقب بعارم، وجرير بن عبد الحميد... وغيرهم.

2- **من تغيّر بسبب ضياع الكتب كمثل:** محمد بن جابر بن سيار الحنفي اليمامي: (صدوق ذهبت كتبه، فساء حفظه، وخلط كثيرا، وعمى فصار يلقّن)[8]. ومنهم: عبد الرزاق بن عمر الدمشقي أبو بكر الشامي، قال هشيم: ذهبت كتبه، خرج إلى بيت المقدس فجعل كتبه في خرج جديد، وثيابه في خرج خَلق، فجاء اللصوص فأخذوا الخرج الجديد، فذهبت كتبه، وكان بعد ذلك إذا سمع حديثًا من حديث الزُّهْرِيّ قال: هذا مما سمعت... قال معاوية بن صالح: سَمِعْتُ يحيى قال: عبد الرزاق صاحب الزُّهْرِيّ، قال أبو مسهر سمعت: سعيد يقول ذهبت كتبه فخلط واضطرب[9].

3- **من تغيّر بسبب سرقة البيت أو متاع أو مال** كمثل: عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، فقد نقل الإمام الذهبي عن أبي النضر قال: إني لأعلم اليوم الذي اختلط فيه المسعوديّ، كنا عنده وهو يعزى في ابن له، إذا جاءه إنسان فقال: إن غلامك أخذ عشرة آلاف درهم وهرب، ففزع وقام ودخل ثم خرج إلينا وقد اختلط)[10].

4- **من تغيّر بسبب مصيبة لحقت به كفقد عزيز وغيره كمثل:** سهيل بن أبي صالح السمان: قال الإمام البخاري: (كان له أخ فمات فوجد عليه فساء حفظه)[11]. ومثل: إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحيم الإستراباذي كنيته أبو إسحاق هو أخو يوسف بن أحمد بن عبد الرحيم، روى عن العباس الدوري، ومحمد بن المنادي. كان عارفا ثقة إلا أنّه يحكى أنّه سقط عن الدابة فاختلط عقله ومات على ذلك[12].

5- **من تغيِّر بسبب مرض ألمّ به... كمثل:** يحيى بن يمان العجلي الكوفي: قال الإمام أحمد: ليس بحجّة، وقال ابن المديني: صدوق، فُلِج فتغيّر حفظه[13]. ومثل: عفان بن مسلم الصفار: قال أبو خيثمة: أنكرنا عفان قبل موته بأيام، قال الإمام الذهبي: هذا التغير هو من تغيّر مرض الموت، وما ضره لأنه ما حدث فيه بخطأ)[14].

6- **من ساء حفظه واختلط بسبب العمى كمثل:** عبد الرزاق بن همام الصنعاني: قال الإمام أحمد- في رواية إسحاق بن هانئ- عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه، وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه، وهو ينظر جاؤوا بخلافها[15]. وقال مرة لأبي ورعة: أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع[16].

ومثله أيضا: سويد بن سعيد أبو محمد الهروي: قال الحافظ ابن حجر: (صدوق في نفسه إلا أنّه عمي فصار يتلقّن ما ليس من حديثه)[17].

المطلب الثالث: درجات الاختلاط

اختلاط الرواة على درجات متفاوتة، فمنهم من خلط تخليطا فاحشا، ومنهم من خلط تخليطا يسيرا[18]، ومنهم من خلط تخليطا طالت مدّته، ومنهم من خلط تخليطا قصرت مدّته.

وممن خلط تخليطا فاحشًا: فطر بن حماد بن واقد البصري: قال أبو حاتم: ليس بالقوي. وقال أبو داود

تغيرا شديدا[19]. ومنهم أيضا: قريش بن أنس: قال الإمام البخاري: اختلط ستّ سنين في البيت.. وقال ابن حبان: كان شيخا صدوقا إلا أنه اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدّث به، بقي ست سنين في اختلاطه، فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم)[20]. ومنهم كذلك: محمد بن فضل السدوسي أبو النعمان، عارم: قال أبو حاتم: اختلط في آخر عمره وزال عقله... وقال أبو داود: بلغني أن عارما أنكر سنة ثلاث عشرة ومائتين ثم راجعه عقله ثم استحكم به الاختلاط سنة ست عشرة ومائتين[21].

وممن اختلط اختلاطا يسيرا غير فاحش جماعة منهم عبد الملك بن عمير اللخمي وأبو إسحاق السبيعي وسعيد المقبريّ- على رأي الذهبي- حيث قال في معرض الرد: (لما وقعوا في هزم الشيخوخة نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا، وحديثهم في كتب الإسلام كلها)[22].

أما من حيث طول مدّة الاختلاط وقصرها فهي تختلف من راو إلى آخر، فمنهم من اختلط بضعة أشهر كإسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه، قال أبو داود: (تغيّر قبل أن يموت بستّة أشهر، فرميت بما سمعته منه في تلك الأيام)[23]. ومنهم من اختلط بضع سنين مثل قريش بن أنس- وقد سبق ذكره-.

المطلب الرابع: علاقة الاختلاط بالتغير

التغيّر أعمّ من الاختلاط، فكل مختلط يقال فيه تغيّر وليس العكس، وبناء على هذا يقال إنّ من تغيّر حفظه بسبب من الأسباب كالعمى مثلا ولم يفحش فإنّه يلحق بالاختلاط، وليس هو حقيقة فيه؛ لأنّ الأصل في الاختلاط هو فساد العقل بحيث يؤثر في أقوال الراوي وربما في سلوكه، وهذا هو المعنى الاصطلاحي، ونلمس هذا من كلام الإمام الذهبي كما في ترجمة عبد الملك بن عمير اللخمي، قال: (والرجل من نظراء السبيعي أبي إسحاق وسعيد المقبري، لما وقعوا في هزم الشيخوخة نقص حفظهم وساءت أذهانهم ولم يختلطوا)[24]، ونلمس هذا كذلك في صنيع الإمام ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي، فإنه عنون لهؤلاء بعد ذكر طائفة من الثقات المختلطين بقوله: (من يلحق بالمختلطين ممن أضرّ في آخر عمره)[25].

وقد وجدت للعلّامة المعلّمي اليمانيّ ما يدلّ على هذا، كما في "التنكيل"، فإنّه نقل في ترجمة سفيان ابن عيينة كلام الإمام يحيى بن سعيد القطّان قال: "أشهد أنّ سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ومائة، فمن سمع منه فيها فسماعه لا شيء"، ثم ذكر اعتراض الإمام الذهبي وعدم استبعاد الحافظ ابن حجر له ثم قال: "أطلق- القطان- كلمة اختلط على عادته في التشديد، وقد كان ابن عيينة أشهر من نار على علم، فلو اختلط الاختلاط الاصطلاحيّ لسارت بذلك الركبان، وتناقلته كثير من أهل العلم وشاع وذاع...)[26].

وذكر مثل هذا في ترجمة "محمد بن ميمون أبي حمزة السكري"، قال: (أقول لم يختلط، إنّما قال النسائيّ: "ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد"، قال المعلميّ: (... فأمّا ما ذكر ابن القطان الفاسيّ له فيمن اختلط، فلم يعرف له مستند غير كلام النسائيّ، وقد علمت أنّ ذلك ليس بالاختلاط الاصطلاحيّ)[27]. ولذا نجد إطلاق التغيّر على الاختلاط كثيرًا في كتب الرجال والجرح والتعديل، فعلماء الحديث قد يستعملون مع لفظ الاختلاط لفظ التغيّر، وربما عبّروا عنه بالتغيّر فقط، ومن ذلك:

بحر بن مرار بن أبي بكرة الثقفي: قال فيه يحيى بن سعيد القطان: رأيته قد خولط، فلم أكتب عنه.. وقال النسائي: تغير..[28].

حصين بن عبد الرحمن السلمي: قال أبو حاتم الرازي: صدوق، وفي آخر عمره ساء حفظه.. وقال يزيد بن هارون إنّه اختلط، وقال النسائيّ: تغيّر.. وقال ابن الصلاح: حصين بن عبد الرحمن اختلط وتغيّر، ذكره النسائيّ وغيره[29].

خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعيّ: قال ابن سعد: (تغيّر قبل موته واختلط، وفي مسند أحمد: دخلت عليه فرأيته قد اختلط، فلم أسمع منه)[30].

المطلب الخامس: علاقة الاختلاط بالتلقين

التلقين: هو أن يعرض الراوي على الشيخ حديثًا أو أكثر ممّا ليس من مروياته- كأن يقول له حدّثك فلان عن فلان... بكذا-، فإذا أقرّ بذلك قيل عنه يُلقَّن فيتلقّن. والأسوأ في ذلك أن يحدّث الشيخ به بعد ذلك.

وتلقين الشيخ إن كان بقصد توريطه في رواية الكذب، أو التشهير به، فهذا من أفسد المقاصد، وأشنع الوسائل، وإن كان بقصد امتحان حفظه فقد فعله أئمّة مشهورون.

ثم إنّ الحديثَ الملقَّن للشيخ إمّا أن يكون حديثًا صحيحًا روي من وجه آخر، وإمّا أن يكون موضوعًا لا أصل له، والثاني أشنع من الأوّل بلا شك، من أجل هذا استعظم النقّاد المحدّثون من يقبل التلقين ومن يلقّن الكذب على السواء.

والذي يقبل التلقين، إمّا أن يكون عن سوء حفظ ملازم قبل التلقين وبعده، وإمّا أن يكون عن غفلة ووهم مع اشتهاره بالحفظ قبل ذلك، ففي الحالة الأولى يردّ حديثه كلّه، وأمّا في الثانية فيردّ ما لقّن فيه فقط. ومهما يكن فإنّ قبول الراوي التلقينَ هو درجة تُعبّر عن الغاية في الاختلاط وسوء الحفظ، ومن أسوأ صوره أن يحدّث بما لقّنوه على أنّه من حديثه. وممن عرف به من الرواة جماعة من الثقات، ساء حفظهم في آخر أعمارهم فاختلطوا فصاروا يلقّنون ما ليس من حديثهم فيقبلونه، وربما يرويه بعضهم عنهم في جملة مروياتهم فاستحقّوا الترك بهذا.

ثمّ إنّ التلقين والسؤال للامتحان استعمله بعض الأئمّة من جملة الوسائل للكشف عن الاختلاط، جاء في الكفاية للخطيب عن أبي الأسود الدؤلي قال: (إذا سرّك أن تكذب صاحبك فلقّنه. وقال يحيى بن سعيد: إذا كان الشيخ إذا لقّنته قبِل فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد فذاك ليس به بأس)[31].

والذي يقبل التلقين يرد حديثه الذي لُقّنه، وكذا جميع رواياته بعد ذاك التلقين، لا ما رواه قبله- إن كان ثقة-، قال الإمام الحميدي: (ومَن قَبِل التلقين ترك حديثه الذي لُقّن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم ذلك التلقين حادثًا في حفظه لا يعرف به قديمًا، وأمّا من عرف به قديمًا في جميع حديثه فلا يقبل حديثه، ولا يؤمَنُ أن يكون ما حفظه مما لُقّن)[32].

ومن نماذج تلقين الرواة ما حكاه أبو معاوية عن عطاء بن عجلان قال: وضعوا له حديثًا من حديثي وقالوا له: قل حدّثنا محمّد بن حازم، فقال: حدّثنا محمّد بن حازم، فقلت: يا عدو الله، أنا محمّد بن حازم ما حدّثتك[33]. ونقل الذهبي عن الإمام ابن معين قوله: كان يوضع له الحديث فيحدّث به[34].

وممن عرف بقبول التلقين جماعة من الثقات:

سماك بن حرب أبو المغيرة الهذلي الكوفي: قال النسائي: إذا انفرد بأصل لم يكن بحجة؛ لأنه كان يلقن فيتلقّن. وعن شعبة قال: كانوا يقولون لسماك: عكرمة عن ابن عباس؟ فيقول نعم. فأما أنا فلم أكن ألقّنه[35].

سويد بن سعيد أبو محمد الهروي الحدثاني: قال صالح جزرة: سويد صدوق إلا أنّه عمي فكان يلقّن ما ليس من حديثه، وروى الجنيديّ عن البخاريّ قال: فيه

نظر، عمي فتلقّن ما ليس من حديثه. وقال الدارقطني: ثقة، ولما كبر ربما قرئ عليه بعض النكارة فيجيزه[36].

عبد الرزاق بن همام الصنعاني: قال الإمام أحمد- في رواية إسحاق بن هانئ-: عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، وكان يلقّن أحاديث باطلة، وقد حدّث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر جاؤوا بخلافها[37].

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن حديث "النار جبار" فقال: هذا باطل، من يحدّث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شبويه قال: هؤلاء سمعوا منه بعد ما عمي، كان يلقّن فلُقّنه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست من كتبه كان يلقنها به ما عمي[38].

المطلب السادس: علاقة الاختلاط والتلقين بالكذب في الحديث

سبق القول بأنّ قبول التلقين من الشيخ من أسوأ صور الاختلاط؛ لأنه يفضي أحيانا إلى التساهل في قبول الحديث الموضوع من حيث لا يدرك، ولهذا نجد أئمّة الحديث ربما تجوّزوا في إطلاق صفة الكذب على الشيخ الملقَّن الحديث الموضوع، فقد ورد عن (حماد بن زيد قال: لقّنت سلمة بن علقمة حديثا فحدّثنيه ثم رجع عنه، وقال: إن سرّك أن تكذب أخاك فلقّنه)[39]. وسبب إطلاق لفظ "كذاب" على الملقن أنه قبل الحديث الموضوع الذي لقّن فيه وأقرّه من غير تثبت، إذ لم يقصد إلى الكذب تعمّدا، ولذا قال الإمام ابن معين في "عطاء بن عجلان": "ليس بشيء، كذاب، وقال مرّة: كان يوضع له الحديث فيحدّث به، وقال الفلاس: كذّاب.."[40].

وقال ابن حبان: (كان قد سمع الحديث، فكان لا يدري ما يقول، يتلقّن كما يلقن فيما يسأل حتى صار يروي الموضوعات عن الثقات)[41].

وقد أجاب الدارقطنيّ عن تكذيب ابن معين لسويد بن سعيد بقوله: (وإنما كذّبه ابن معين فيما تلقّنه آخرا، فنسبه إلى الكذب لأجله)[42].

وقد صنّف ابن الجوزي في "كتابه الموضوعات" الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع، وذكر فيهم بعض المختلطين، قال: (واعلم أنّ الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب والمقلوب انقسموا خمسة أقسام: القسم الأول: قوم غلب عليهم الزهد والتقشّف، فتغفلوا عن الحفظ والتمييز، ومنهم من ضاعت كتبه أو احترقت أو دفنها ثم حدّث من حفظه فغلط، فهؤلاء تارة يرفعون المرسل وتارة يسندون الموقوف[43]، وتارة يقلبون الإسناد، وتارة يدخلون حديثا في حديث... القسم الثاني: قوم لم يعانوا علم النقل، فكثر خطؤهم وفَحُشَ، على نحو ما جرى للقسم الأول. القسم الثالث: قوم ثقات لكنهم اختلطت عقولهم في أواخر أعمارهم، فخلطوا في الرواية. القسم الرابع: قوم غلب عليهم البلاهة والغفلة، ثم انقسم هؤلاء، فمنهم من كان يلقن فيتلقّن، ويقال له: "قل"، فيقول، وقد كان بعض أولاد هؤلاء أو ورّاقه يضع له الحديث فيرويه ولا يعلم...)[44].

ثم ذكر القسم الخامس وهم الذين تعمدوا الكذب...

المطلب السابع: ألفاظ أخرى في التعبير عن الاختلاط

تعدّدت عبارات النقّد في التعبير عن اختلاط الرواة، فأحيانا يستعملون لفظ "اختلط" ومرة لفظ "تغيّر" أو لفظ "أُنكر في سنة كذا" أو لفظ "خرف" أو "اختلّ"، وقد مرّ معنا أمثلة عن استعمال لفظي اختلط وتغير،

وأذكر هنا أمثلة عن الألفاظ الأخرى، ومن ذلك: قول ابن المديني في "صالح بن نبهان مولى التوأمة" : ثقة إلا أنّه خرف وكبر، فسمع منه الثوريّ بعد الخرف)[45]. ومن ذلك أيضا قول أبي داود في "محمد بن الفضل السدوسي، عارم": (بلغني أنّ عارما أُنكر سنة عشرة ومائتين)[46]. ومثل ذلك قول أبي خيثمة في "عفّان بن مسلم الصفّار": (أنكرنا عفّان قبل موته بأيام)[47].

وأمّا لفظ "اختلّ" فقليل الاستعمال بل نادر، ومنه ما جاء في سؤالات أبي طاهر السّلفي لخميس بن عليّ الحوزي قال: (سألته عن أبي عبد الله السقطيّ. فقال: هو محمد بن عليّ، يعرف بابن أخت مهدي، وكان الذي أفاده خاله أبو بكر ابن مهدي، سمع أبا بكر النقاش، وروى عنه الصحيح عن الفربري عن البخاريّ اختلّ بآخره، فترك حديثه)[48]. وقد استعمله ابن الصلاح فيما نقله عنه الذهبي كما في ترجمة "أحمد بن جعفر بن حمدان، أبي بكر القطيعي: (قال أبو عمرو ابن الصلاح اختلّ في آخر عمره حتى كان لا يعرف شيئًا ممّا يقرأ عليه)[(49)].

المطلب الثامن: أصناف المختلطين ومن يلحق بهم

صنّف الحافظ ابن رجب الحنبلي المختلطين إلى ثلاثة أنواع، وبيّن من يلحق بكل نوع، وهذا بيان ذلك ملخّصا: **النوع الأول:** مَن ضعّف حديثه في بعض الأزمان دون بعض، وهذا هو المعروف بمن اختلط في آخر عمره، قال: (وهؤلاء هم الثقات الذين اختلطوا في آخر عمرهم).

ثم ذكر جماعة منهم: عطاء بن السائب الثقفي، وحصين بن عبد الرحمن السلمي، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المسعودي وآخرين...

ثم ذكر طائفة ممن يلتحق بهم ممن أضرّ في آخر عمره، وكان لا يحفظ جيدا، فحدّث من حفظه او كان يلقن فيتلقن، وذكر منهم: يزيد بن هارون، وعبد الرزاق الصنعاني، وأبا حمزة السكري، وآخرين، ثم ذكر طائفة أخرى ممن يلتحق بهم من احترقت كتبه، فحدث من حفظه فوهم.

وذكر بعدهم قوما ثقات لهم كتب صحاح، وفي حفظهم بعض شيء، وذكر منهم: عبد الرزاق الصنعاني، وعبد العزيز الداروردي وآخرين.

النوع الثاني: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، وهم على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: من حدّث في مكان لم يكن معه كتب، حدث في مكان آخر من كتبه فضبط. وذكر منهم: معمر بن راشد، وهشام بن عروة، وعبد الرحمن بن أبي الزناد وآخرين...

الضرب الثاني: من حدّث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدّث عن غيرهم فلم يحفظ. وذكر منهم: إسماعيل بن عياش الحمصي، وبقية بن الوليد وآخرين...

الضرب الثالث: من حدّث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه، وذكر منهم: زهير بن محمد الخرساني، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وآخرين...

النوع الثالث: وهم قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، وقال هؤلاء جماعة كثيرون، ثم ذكر منهم: حماد بن سلمة البصري، وجرير بن حازم البصري، ومحمد بن عجلان، وآخرين...

فهذه جملة ملخصة مما ذكره الإمام ابن رجب مما لا يوجد في كتب مصطلح الحديث كما قال الدكتور نور

الدين عتر: (وقد وفى الحافظ ابن رجب البحث حقّه بما لا تجده في مراجع علوم الحديث المطولة، فعرض لأقسام لم تتعرض لها)[50].

وللحافظ العلائي تصنيف آخر، قال: (أمّا الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام:

أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفا أصلا، ولم يحطّ من مرتبته إمّا لقصر مدّة الاختلاط وقلّته كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمّة الإسلام المتّفق عليهم، وإمّا لأنّه لم يرو شيئا حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم وعفّان بن مسلم ونحوهما. **والثاني:** من كان متكلّما فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه كابن لهيعة ومحمد بن جابر السحيمي ونحوهما. **والثالث:** من كان محتجّا به، ثم اختلط أو عمّر في آخر عمره فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك)[51].

المطلب التاسع: حكم رواية المختلط

يمكن تصنيف المختلطين باعتبار زمن الرواية إلى صنفين:

الصنف الأول: قوم اختلطوا وماتوا كذلك، لكنهم لم يحدّثوا زمن اختلاطهم، ولم تعرف لهم رواية بعده، كلّ ذلك تورّعا منهم وخوفا من الخطأ، وقد مدح هؤلاء بهذا السلوك. وقد عقد الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي بابا في هذا فقال: -باب من قطع التحديث عند الكبر مخافة اختلال الحفظ ونقصان الذهن)، وأسند عن ابن أبي ليلى، قال: (كنا جلوسا إلى زيد بن أرقم فنقول "حدثنا"، فيقول: إنا قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله شديد)[52]. ثم قال- الخطيب- (إذا بلغ الراوي حدّ الهرم والحالة التي مثلها يحدث الخرف، فيستحبّ له ترك الحديث والاشتغال بالقراءة والتسبيح، وهكذا إذا عمي، ومن خشي أن يدخل في حديثه ما ليس منه حال القراءة عليه، فالأولى أن يقطع الرواية ويشتغل بما ذكرنا من التسبيح والقراءة)[53]. وأسند مثل ما ذكره إلى أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد إذ قال: فإذا تناهى العمر بالمحدّث، فأعجب إليّ أن يمسك في الثمانين؛ فإنها حدّ الهرم، والتسبيح والاستغفار وتلاوة القرآن أولى بأبناء الثمانين، فإن كان عقله ثابتا ورأيه مجتمعا يعرف حديثه ويقوم به ويجري أنه يحدث احتسابا، رجوت له خيرا)[54].

وممّن عرفوا بامتناعهم عن التحديث بعد الاختلاط جماعة، منهم من حجبه أهله عن الناس: إبراهيم بن العباس السامري: قال محمد بن سعد: إبراهيم بن العباس اختلط في آخر عمره فحجبه أهله حتى مات، قال الذهبي: فما ضرّه الاختلاط، وعامّة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المضعّف للشيخ أن يروي شيئا زمن الاختلاط[55]. ومنهم جرير بن حازم أبو النصر الأزدي: قال ابن مهدي: هو أثبت من قرة، قال: واختلط يعني جريرا فحجبه أولاده، فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه[56].

وقد سبق عن ابن أبي ليلى قوله: كنا جلوسا إلى زيد بن أرقم، فنقول: حدثنا، فيقول: "إنا قد كبرنا ونسينا، والحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد".

الصنف الثاني: قوم اختلطوا ورووا بعد اختلاطهم، ولم يمتنعوا كالصنف الأول، وذكر منهم جماعة مثل: **سعيد بن إياس الجريري:** قال محمد بن أبي عدي: "لا نكذب الله ، سمعنا من الجريري وهو مختلط، وقال ابن معين: قال يحي بن سعيد لعيسى بن يونس: أسمعت من الجريري وهو مختلط؟ قال: نعم. قال: لا ترو عنه"[57].

صالح بن نبهان مولى التوأمة: قال الجوزجاني: سماع ابن أبي ذئب منه قديم، وأمّا الثوري فجالسه بعد التغيّر[58].قال أحمد: مالك أدرك صالحا وقد اختلط وهو كبير، وما أعلم به بأسا من سمع منه قديما، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة[59]. وقال ابن حبان: (تغير في سنة خمس وعشرين ومائة وجعل يأتي بالأشياء التي تشبه الموضوعات عن الأئمة الثقات فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميز فاستحق الترك)[60].

أمّا حكم رواية الصنف الأول فقبل أهل الحديث روايتهم لأنهم ثقات، وقد حدّثوا زمن تثبّتهم، ولا يضرّهم اختلاطهم، وإنّما يضرّ الراوي اختلاطه إن حدّث بعده ولم يوافقه غيره من الثقات.

أمّا الصنف الثاني وهم الذين رووا بعد اختلاطهم، فهؤلاء الذين نصّ العلماء على ضرورة معرفة تاريخ اختلاطهم حتى يتميّز ما رووا قبل الاختلاط وما رووا بعده، قال ابن الصلاح: (يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أم بعده)[61]. فيلزم من هذا معرفة تاريخ الاختلاط حتى يتميز ما رواه قبله وما وراه بعده، أما إن جهل، فإنهم يتوقفون في روايته لاحتمال أن يكون قد حدّث به زمن الاختلاط فأخطأ. قال الحافظ ابن حجر: (والحكم فيه أنّ ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميّز قبل، وإذا لم يتميّز توقّف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنّما يُعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه)[62]. ويستثنى إن كان عنده كتاب صحيح حدّث منه، قال الحافظ ابن رجب: (قوم ثقات لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض الشيء، فكانوا يحدّثون من حفظهم أحيانا فيغلطون، ويحدّثون أحيانا من كتبهم فيضبطون)[63].

وكذا علق الإمام زكريا الأنصاري على قول العراقي:

وفي الثقات من أخيرا اختلط
فما روى فيه أو أبهم سقط

قال: (أي ما رواه مما اعتمد فيه على حفظه بخلاف ما اعتمد فيه على كتابه)[64].

وقد ذهب الإمام ابن حبان إلى تفصيل حسن فقال: (وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجريري وسعيد بن أبي عروبة وأشباههم فإنّا نروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتجّ بما رووا، إلا أنّا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء، الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشكّ في صحّتها وثبوتها من جهة أخرى؛ لأنّ حكمهم – وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدّم عدالتهم– حكم الثقة إذا أخطأ أنّ الواجب ترك خطئه إذا علم، والاحتجاج بما نعلم أنّه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات وما أفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء)[65].

وقد أبرز الإمام السخاوي مسألة أخرى مهمة في هذا الباب، قال: (وقد يتغيّر الحافظ لكبره ويكون مقبولا في بعض شيوخه لكثرة ملازمته له، وطول صحبته إياه بحيث يصير حديثه على ذكره وحفظه بعد الاختلاط والتغير كما كان قبله كحماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين في ثابت البناني ولذا أخرج له مسلم...

وقال السخاوي: (على أنّ البيهقي، قال: إنّ مسلما اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت بخصوصه ما سمع منه قبل تغيره)[66].

ويمكن بعد هذا العرض استخلاص شروط قبول رواية المختلط وهي تتمثل في أربع نقاط:

الأولى: أن تكون روايته من طريق الثقات القدماء الذين سمعوا منه قبل الاختلاط.

الثانية: أو أن توافق روايته رواية الثقات.

الثالثة: أو أن يحدث من أصل كتابه إن كان صحيح الكتاب.

الرابعة: أو أن يثبت عدم خطأ الراوي المختلط في هذه الرواية، ويعرف هنا بالقرائن، ويدركه النقاد أهل الحفظ والمعرفة والفهم.

ثم إنّ العلماء قد حرصوا على بيان سنة اختلاط الراوي وتحديد موطن الرواية الذي أدّاها فيه، وكذا معرفة من أخذ عنه قبل الاختلاط وبعده، وأولوا لهذا عناية بالغة إذ به يتمّز ما حدّث به قبل الاختلاط أو بعده.

ولذا نجدهم في أحكامهم على الرواة المختلطين يركّزون على هذه المسائل والحيثيات ومن ذلك: (دخل عطاء البصرة مرّتين؛ فمن سمع منه في المرة الأولى فسماعه صحيح، ومنهم الحمّادان والدستوائي، ومن سمع منه في القدمة الثانية فسماعه ضعيف، منهم وهيب وإسماعيل بن علية وعبد الوارث، نقله أبو داود عن غير أحمد، وقاله أيضا النسائي في سننه إلا أنّه لم يسمّ)[67].

ومن ذلك أيضا قول الإمام أحمد في عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي: "كلّ من سمع من المسعودي بالكوفة مثل وكيع وأبي نعيم، وأمّا يزيد بن هارون وحجّاج، ومن سمع منه ببغداد سمع في الاختلاط، إلا من سمع منه بالكوفة"، قال ابن رجب: (يعني أنّ سماع من سمعه منه بالكوفة صحيح، ومن سمع منه ببغداد كيزيد بن هارون وحجاج فهو بعد الاختلاط.

قال عبد الله أيضاً: قال أبي: سماع (وكيع من) المسعودي بالكوفة. قديماً، وأبو نعيم . أيضاً .. وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيّد. انتهى.

وممن كتب عنه قبل أن يختلط مسلم بن قتيبة، وكتب عنه أبو داود بعد الاختلاط. ونقل حنبل عن أحمد، قال: سماع عاصم بن علي، وأبي النضر، وهؤلاء من المسعودي بعدما اختلط. وذكر معاذ بن معاذ أن المسعودي قدم عليهم الكوفة مرتين وهو صحيح، قال: ثم لقيته ببغداد سنة أربع وخمسين ومائة، وهو صحيح، ثم لقيته ببغداد مرة أخرى سنة إحدى وستين، وقد أنكروه. وقال محمد بن عبد الله بن نمير: المسعودي كان ثقة، اختلط بآخره، سمع منه عبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة. وما روى (عنه) الشيوخ هو مستقيم)[68].

المبحث الثاني

المختلطون في الصحيحين، ومنهج البخاري في الرواية عمن وصف بالاختلاط.

المطلب الأول: رواية الشيخين عمن وصف بالاختلاط

أخرج الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما عن جماعة ممن وصفوا بالاختلاط مما أدى إلى استشكال في هذا الأمر، بل كان هذا مسوغا لبعض الباحثين والكتّاب لانتقاد الصحيحين، وقد أجاب العلماء عن ذلك كلّه، لكن إجابتهم تكاد تكون مقتبسة من جواب ابن الصلاح، قال رحمه الله: (واعلم أنّ من كان من هذا القبيل محتجّا به في الصحيحين أو أحدهما، فإنا نعرف على الجملة أنّ ذلك مما تميز، وكان مأخوذا عنه قبل الاختلاط)[69]. وقال السخاوي مثل هذا: (وما يقع في الصحيحين أو أحدهما من التخريج لمن وصف بالاختلاط من طريق من لم يسمع منه إلا بعده، فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما ثبت عند المخرج أنه من قديم حديثه)[70]. وقال الإمام النووي: (ومن كان من هذا القبيل محتجّا به في الصحيح فهو مما عرف روايته

قبل الاختلاط)[71]. وأعاد ابن الملقّن عبارة النووي فقال: (ومَن كان من هذا القبيل محتجّا به في الصحيح، فهو ما عرف روايته قبل الاختلاط)[72]. قال الدكتور نور الدين عتر معلّقا على كلام ابن الصلاح: (وهذا جواب سديد أيّده العلماء وقرّروه في مصنّفاتهم، يشهد له إجماع العلماء على تلقّي أحاديث الكتابين بالقبول)[73].

قلت: ما ذهب إليه ابن الصلاح رحمه الله أدقّ من حيث قيّد ذلك بقوله: "على الجملة"، وهذا ما لم يسجله ابن الملقن والنووي، والمقصود من ذلك أنّ الغالب ممن روى لهما الشيخان من وصفوا بالاختلاط إنما رويا لهم ما عرف قبل الاختلاط، وقد أشار إلى هذا الدكتور ضياء الرحمن الأعظمي قال: (وهذا هو الغالب في رواية البخاري عمن رمي بالاختلاط، وقد أخرج عنهم بعض الأحاديث بعد الاختلاط)[74]. فقول ابن الصلاح: "على الجملة" يفيد أنّ هذا هو الغالب وإلا فإنّ البخاريّ ومسلمًا قد رويا عن بعض هؤلاء بعد الاختلاط، وقد أجيب بأنّ هذه الروايات قد أصابوا فيها وقد توبعوا عليها، كما قال الحافظ عن طريقة البخاري في هذا، في ترجمة سعيد بن أبي عروبة (وأخرج عمن سمع منه بعد الاختلاط كمحمد بن عبد الله الأنصاريّ وروح بن عبادة وابن أبي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه)[75].

وروى الإمام البخاري كذلك لسعيد بن إياس البصري من طريق خالد الواسطي، قال الحافظ ابن حجر: (ولم يتحرّر لي أمره إلى الآن، هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضل كلاهما عنه عن أبي بكرة عن أبيه، وروى له الباقون)[76].

ثمّ إنّي أرى أنّه من الآكد- في هذا السياق- التذكير بمنهج الإمام البخاريّ في انتقاء أحاديث رجاله، ومعلوم أنّه ليس كلّ حديث الثقة يكون صحيحًا كما أنّه ليس كلّ حديث المتكلّم فيه يكون ضعيفًا، بل ذلك يدور على القرائن ومعرفة التفرّدات والموافقات أو المخالفات، وثبوت الصواب في الرواية أو ثبوت الخطأ فيها، والقاعدة التي حفظناها في الموضوع يعرفها أهل الاختصاص: "لكلّ حديث نقدٌ خاصّ"، والمعنى أنّه ليس هناك قاعدة مطّردة في قبول حديث الثقة أو ردّ حديث الضعيف، مع التنبيه على أنّ الأصل في حديث الثقة الصحّة إلّا إذا ثبت أنّه أخطأ، وحديث الضعيف الضعف إلّا إذا ثبت أنّه أصاب، فالمسألة مبنيّة على المعرفة وموافقة الواقع، لا بالظنّ والتخمين.

والبخاريّ ينتقي الرواة والمرويات، هذا منهجه، فليس كلّ ما صحّ عند غيره من طريق رجال قد اعتمدهم يعدّه صحيحًا، فقد يروي الإمام مسلم-مثلا- حديثًا من طريق رجال هم من رجال البخاريّ، لكن البخاريّ لا يخرجه ولا يعتمده، لأنّ له في ذلك شروطًا كما هو معلوم في علم الحديث.

وقد أحسن الإمام ابن القيم في بيان هذا الأمر في كتابه "الفروسية"، قال: وربما يظنّ الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أنّ هذا تناقض منهم، فإنّهم يحتجّون بالرجل ويوثّقونه في موضع، ثم يضعّفونه بعينه ولا يحتجّون به في موضع آخر، ويقولون إن كان ثقة وجب قبول روايته جملة، وإن لم يكن ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة، وهذه طريقة قاصري العلم وهي طريقة فاسدة مجمع بين أهل الحديث على فسادها؛ فإنّهم يحتجّون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه، وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس أو انفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه، إذ الغلط في موضع لا يوجب الغلط في كلّ موضع، والإصابة في بعض الحديث أو في غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه، ولا سيما إذا علم من مثل

هذا أغلاط عديدة، ثمّ روى ما يخالف الناس ولا يتابعونه عليه، فإنّه يغلب على الظنّ أو يجزم بغلطه... ثم قال: وهنا يعرض لمن قصر نقده وذوقه هنا عن نقد الأئمّة وذوقهم في هذا الشأن نوعان من الغلط ننبه عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منهما.

الأول في شرط الصحيح: أحدهما أنّ يرى مثل هذا الرجل قد وثق وشهد له بالصدق والعدالة، أو خرج حديثه في الصحيح، فيجعل كلّ ما رواه على شرط الصحيح، وهذا غلط ظاهر؛ فإنّه إنّما يكون على شرط الصحيح إذا انتفت عنه العلل والشذوذ والنكارة وتوبع عليه، فأمّا مع وجود ذلك أو بعضه فإنّه لا يكون صحيحا ولا على شرط الصحيح، ومن تأمّل كلام البخاريّ ونظرائه في تعليله أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه علم إمامته وموقعه من هذا الشأن، وتبين به حقيقة ما ذكرنا.

النوع الثاني من الغلط أن يرى الرجل قد تكلّم في بعض حديثه وضعف في شيخ أو في حديث، فيجعل ذلك سببا لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجد كما يفعله بعض المتأخّرين من أهل الظاهر وغيرهم، وهذا أيضا غلط؛ فانّ تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب تضعيف حديثه مطلقا، وأئمّة الحديث على التفصيل والنقد واعتبار حديث الرجل بغيره والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات[77].

ولأضرب مثالا على منهج الانتقاء لحديث الثقة عند البخاري:

روى حديث نعي النجاشي عن شيخيه إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه، خرج إلى المصلى فصف بهم وكبر أربعًا[78]. ورواه أيضا عن عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه... الحديث[79]. وهو رواية الموطأ[80]. وترك رواية مكي بن إبراهيم- وهو شيخه- حيث رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر[81]، وهذا الإسناد كالشمس، سلسلة ذهبية كما هو معروف، لكنّ البخاريّ لم يعتدَّ بهذه الرواية لأنّها خطأ. قال الخطيب البغدادي: (كذا روى هذا الحديثَ حُباب بن جبلة، وتابعه مكيُّ بنُ إبراهيم، فرواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر، ثم رجع مكيّ عنه، ورواه عن مالك عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وهو المحفوظ عن مالك)[82]. ونقل الخطيب عن عمر بن مدرك البلخي قال: سمعت مكيّ بن إبراهيم يقول حدّثتهم بالبصرة عن مالك عن نافع عن بن عمر أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم صلّى على النجاشيّ فكبّر عليه أربعًا، وهو خطأ، إنّما حدّثنا مالك عن الزهريّ عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشيّ وكبّر عليه أربعًا[83].

من هنا ندرك أنّه ليس كلّ ما يرويه الثقات يعتدّ به البخاري وإن كانوا من رجاله، ولو بدا أنّه من أقوى الأسانيد، إنّما يختار وينتقي ما أصابوا فيه.

فحينما يُخرج أحاديث بعضِ المختلطين- وهو يعلم حالهم- فإنّما ينتقى من حديثهم ما أصابوا فيه إمّا بالمتابعة أو ممّا رووه من أصولهم، أو ممّا ثبت ذلك قبل الاختلاط.. كما سيأتي تفصيله في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: منهج البخاري في تخريج أحاديث المختلطين

روى الإمام البخاري عن جماعة من المختلطين، وكان الغالب-كما سبق- ما كان قبل الاختلاط، لكن وقع له عدد من الأحاديث رووها بعد الاختلاط وهي قليلة، وله في كلّ ذلك منهج، يمكن حصره في نقاط:

1- من أخرج له قبل الاختلاط. 2- من أخرج له بعد الاختلاط، وقد توبع عليه. 3- من أخرج له بعد الاختلاط، وكان صاحب كتاب صحيح.

وتفصيل ذلك:

1- من أخرج له البخاري مما رواه قبل الاختلاط

مثاله: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي: أبو محمد البصريّ، وجدّه الحكم بن أبي العاص أخو عثمان بن أبي العاص ولهما صحبة. روى عن جماعة من الكبار منهم: أيوب السختياني وحميد الطويل وخالد الحذاء وسعيد بن إياس وعبد الملك بن جريج ويحي بن سعيد الأنصاري ويونس بن عبيد... وآخرين.

وعنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وسويد بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو بن عليّ، وعليّ بن المدينيّ، ومحمد بن إدريس الشافعيّ، ويحي بن معين.. وآخرون[84].

قال ابن سعد: ثقة وفيه ضعف. قال ابن حجر: عني بذلك ما نقم عليه من الاختلاط[85].قال ابن معين: عبد الوهاب الثقفي قد اختلط بآخره[86].قال أبو داود: (تغيّر جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي، فحجب الناس عنهم[87]. قال الحافظ ابن حجر: (والظاهر إنّما خرج له عمّن سمع منه قبل اختلاطه كعمرو بن عليّ وغيره، بل نقل العقيليّ أنّه لما اختلط حجبه أهله، فلم يرو في الاختلاط شيئًا)[88].

قلت: وحجبه عن الرواية بعد الاختلاط يعني أنّ ما وقع له في صحيح البخاريّ إنّما هو قبل ذلك التغيّر.

نموذج من حديث عبد الوهاب الثقفي في صحيح البخاري

قال البخاري: حدّثنا محمد بن المثنّى حدّثنا عبد الوهاب الثقفيّ حدثنا أيّوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: "ثلاث من كنّ فيه وجد حلاوة الإيمان؛ أن يكون الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما، وأن يحبّ المرء لا يحبّه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار"[89].

فهذا الحديث رواه عبد الوهاب الثقفيّ عن يحي بن سعيد من كتاب صحيح، قال يعقوب بن سفيان: سمعت أصحابنا يقولون: كان عبد الوهاب بن عبد المجيد كتب عن يحي بن سعيد فذهبت كتبه، فخرج إليه قاصدًا فكتب عنه. وقال ابن المديني: ليس في الدنيا كتاب عن يحي أصحّ من كتاب عبد الوهاب، وكلّ كتاب عن يحي فهو عليه كلٌّ- يعني كتاب عبد الوهاب[90].

ومع هذا أخرج الحديث من غير طريق محمد بن المثنى وهو عن محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي حدثنا عبد الوهاب به...[91]. وأخرجه من غير طريق الثقفي وهو عن شعبة عن قتادة عن أنس في موضعين[92].

يضاف إلى هذا أنّ عبد الوهاب الثقفي لم يحدّث بعد اختلاطه لحجبه عن ذلك —كما سبق بيانه-

2- من أخرج له البخاري ممن توبع على حديثه أو مقرونا بغيره أو لقرينة أخرى

مثاله: أبو إسحاق السبيعي، عمرو بن عبد الله من طريق زهير بن معاوية، قال الحافظ ابن حجر: (أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه، ولم أر له في البخاري من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه كالثوري لا عن المتأخرين كابن عيينة وغيره، واحتجّ به الجماعة).

وروى الميموني عن أحمد بن حنبل: (ما أجد في نفسي أكبر من شعبة فيه ثم الثوريّ، قال: وشعبة أقدم سماعًا من سفيان، قلت- الميموني- وكان أبو إسحاق

قد تأخّر، قال: أي والله هؤلاء الصغار زهير وإسرائيل يزيدون في الإسناد وفي الكلام[93].

والمعنى أنّ البخاريّ أخرج عن زهير بن معاوية وإسرائيل عن أبي إسحاق وهما من الصغار كما قال الإمام أحمد، وكلاهما قد أخذ عن أبي إسحاق بعدما تغيّر واختلط، قال أبو زرعة: (سمعت ابن نمير يقول: سماع يونس وزكريا وزهير من أي إسحاق بعد الاختلاط)[94].

ومن حديث زهير عن أبي إسحاق في الجامع الصحيح: قال البخاريّ ثنا أبو نعيم ثنا زهير عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنّه سمع عبد الله يقول: أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثة فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: "هذا ركس". قال البخاري: وقال إبراهيم بن يوسف، عن أبيه ، عن أبي إسحاق ، حدثني عبد الرحمن)[95].

فهذا الحديث مما سمعه زهير عن أبي إسحاق بآخره، كذا قال الترمذي: (وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأن سماعه من أبي إسحاق بآخره، وأبو إسحاق في آخر زمانه كان قد ساء حفظه، وسمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالي أن لا تسمع من غيرهما إلا حديث أبي إسحاق)[96]. وقال- الترمذي-: (سألت محمّدًا عن هذا الحديث، فقلت: أيّ الروايات عندك أصحّ في هذا الباب؟ فلم يقض فيه بشيء، وكأنّه رأى حديث زهير أصحّ، ووضع حديث زهير في كتاب الجامع، وسألت عبد الله بن عبد الرحمن[97] عن هذا فلم يقض بشيء). ثم رجح الترمذي رواية إسرائيل على رواية زهير- مخالفًا البخاريّ- وهي عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود... الحديث، وهي رواية قيس بن الربيع أيضا. وقال: (وهذا عندي أشبه؛ لأنّ إسرائيل أثبت في أبي إسحاق من هؤلاء، وتابعه على ذلك قيس بن الربيع)[98]. ثم قال: (وزهير في أبي إسحاق ليس بذاك؛ لأنّ سماعه من أبي إسحاق بآخره، وأبو إسحاق في آخر زمانه كان قد أساء حفظه)[99]. وقال أبو زرعة الرازي: زهير بن معاوية ثقة إلا إنّه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط[100]. قلت: لكن إسرائيل وزهيرا سواء في أبي إسحاق أو قريب من السواء، وهما قرينان فيه، كلاهما سمعا منه بآخره، نصّ على هذا الإمام يحيى بن معين فيما رواه عنه عباس الدوري، قال: (زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، سمعوا منه بآخره، وإنما صحب أبا إسحاق سفيان وشعبة). وقال فيما رواه عنه أبو خالد ابن طهمان: (زهير وإسرائيل وشريك وأبو عوانة هؤلاء في أبي إسحاق واحد، وإسرائيل أقدم من عيسى، ليس به بأس)[101]. ومثله قال العجلي: (رواية زكريا بن أبي زائدة وزهير بن معاوية وإسرائيل عن أبي إسحاق قريب من السواء، قال: ويقال إنّ شريكا أقدم سماعا منه)[102].

ويخالف قولَ الترمذي بأنّ إسرائيل أثبت من زهير قولُ أبي زرعة: (إذا مات شعبة أو سفيان فزهير خلف ثم زائدة)[103]. ويخالفه أيضا قول أبي داود كما في سؤالات الآجري له: (سألت أبا داود عن زهير وإسرائيل في أبي إسحاق؟ فقال: زهير فوق إسرائيل بكثير كثير..)[104].وكأنّ الترمذي قد اعتمد قول ابن مهدي: (ما فاتني من حديث سفيان الثوري عن أبي إسحاق إلا لما اتكلت به على إسرائيل، كان يأتي به أتم)[105].

والحقّ أنّ ترجيح رواية إسرائيل على رواية زهير كما هو مذهب الترمذي، أو رواية زهير على رواية إسرائيل كما هو مذهب البخاري لا يضرّ المتن، إذ لم يختلف العلماء في صحّته، إنّما اختلفوا في سنده هل هو أبو إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود، أو هو أبو إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن ابن مسعود.. فالأوّل عند أحمد والترمذي والثاني عند البخاري[106].

ويبقى السؤال: كيف أخرج البخاري لزهير بن معاوية عن أبي إسحاق هذا الحديث وقد سمع منه بعد الاختلاط؟، والجواب من وجهين: **الأوّل**: أنّ الإمام البخاريّ أخرج له ما ثبت فيه حفظه وضبطه، وقد دلّل على ذلك بذكر متابعة له بعد إخراج حديثه هذا، وهي عن إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال حدّثني عبد الرحمن به.. **الثاني**: تصريح أبي إسحاق عمن أخذ الحديث على الصواب، وهو في قوله: "ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنّه سمع عبد الله" يعني مما ضبط وحفظ.

مثال آخر: عطاء بن السائب الثقفي: قال يحي بن سعيد القطان: ما سمعت أحدًا من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئا قط في حديثه القديم وما حدث سفيان وشعبة عن عطاء بن السائب صحيح الا حديثين كان شعبة يقول سمعتهما بآخره... وقال يحي بن معين: عطاء بن السائب اختلط؛ فمن سمع منه قديما فهو صحيح، وما سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديث عطاء... وقال أحمد بن حنبل: من سمع منه قديمًا كان صحيحا ومن سمع منه حديثًا لم يكن بشيء... وقال أيضا: صالح من سمع منه يعني قديما وقد تغير فإنه ليس بذاك؛ إنّه ليرفع إلى بن عباس[107].

له في البخاري حديث واحد مقرونا بغيره، وهو موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما، قال البخاري: حدثني عمرو بن محمد حدّثنا هشيم أخبرنا أبو بشر وعطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (الكوثر الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه. قال أبو بشر: قلت لسعيد إنّ أناسًا يزعمون أنّه نهر في الجنّة؟ فقال سعيد: النهر الذي في الجنّة من الخير الذي أعطاه الله إيّاه)[108].

3- من أخرج لهم البخاري ممن كان صحيح الكتاب

مثاله: عبد الرزاق بن همام الصنعاني: أحد الحفّاظ الأثبات، وثّقه الأئمّة إلا العبّاس بن عبد العظيم العنبري وحده، فتكلّم بكلام أفرط فيه، ولم يوافقه عليه أحد[109]. قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله- يعني أحمد بن حنبل- يسأل عن حديث "النار جبار"، فقال: هذا باطل، ليس من هذا شيء، ثم قال: ومن يحدّث به عن عبد الرزاق؟ قلت: أحمد بن شبويه. قال: هؤلاء سمعوا بعد ما عميَ، كان يلقّن فلقّنه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه، وكان يلقّنها بعد ما عمي[110].وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل نحو ذلك وزاد: من سمع من الكتب فهو أصحّ[111]. ومثله قال البخاري: ما حدّث عنه عبد الرزاق من كتابه فهو أصحّ[112]. قال أبو زرعة: أخبرني أحمد بن حنبل، قال: أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع[113]. وفي رواية إسحاق بن هانئ عن أحمد قال: عبد الرزاق لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدّث عن الزهري أحاديث كتبناها من أصل كتابه وهو ينظر ،

جاؤوا بخلافها[114]. وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره، روي عنه أحاديث مناكير[115].

من سمع منه قبل الاختلاط: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ووكيع .. في آخرين.

من سمع منه بعد ما عمي: أحمد بن محمد بن شبويه وإبراهيم بن منصور الرمادي، ومحمد بن حماد الظهراني، وإسحاق بن إبراهيم الدبري...[116]. احتجّ به الشيخان وأخرجا له حديثه من طريق إسحاق بن راهويه وإسحاق بن منصور الكوسج، ومحمد بن غيلان. وعند البخاري فقط من طريق إسحاق بن إبراهيم بن نصر، وعبد الله بن محمد المسندي والذهلي ويحيى بن جعفر البيكندي ويحيى بن موسى البلخي. وعند مسلم فقط من طريق أحمد بن حنبل وأحمد بن يوسف السلمي وحجاج بن يوسف الشاعر والحسن بن علي الخلال وسلمة بن شبيب وعبد بن حميد وعمرو الناقد ومحمد بن رافع ومحمد بن مهران ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني[117].

قال الحافظ ابن حجر في الهدي: (احتجّ به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط، وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين، وأما بعدها، فكان قد تغيّر وفيها سمع أحمد بن شبويه فيما حكى الأثرم عن أحمد وإسحاق الدبري وطائفة من شيوخ أبي عوانة والطبراني ممن تأخر إلى قرب الثمانين ومائتين وروى له الباقون)[118].

نموذج من حديث عبد الرزاق مما أنكر عليه:

روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا: "الخيل معقود في نواصيها الخير ... الحديث. هذا "اللفظ" أخرجه البخاري من عدّة طرق:

1- من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله وسلم.

2- ومن طريق شعبة عن حصين وابن أبي السفر عن الشعبي عن عروة بن الجعد عن النبي صلى الله عليه وسلم.

3- ومن طريق زكريا عن عامر عن عروة البارقي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

4- ومن طريق شعبة عن أبي التياح عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه مسلم من طرق عن ابن عمر وعروة البارقي وجرير بن عبد الله وأنس بن مالك.

وكلاهما- البخاري ومسلم- لم يخرجاه بالإسناد الأوّل المذكور، وإنّما أخرجا عن عبد الرزاق ما في كتابه مثبت، وقد سبق قول الإمام أحمد: "من سمع من الكتب فهو أصحّ"، ومثله قال البخاري: "ما حدث عنه عبد الرزاق من كتاب فهو أصحّ"، ولأجل هذا كانا يتحرّيان الرواية عمن سمع منه قبل العمى وما كان في كتابه.

فهذا الحديث بهذا الإسناد: معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا لم يكن في أصل كتاب عبد الرزاق، وليس هو في مصنفه، ولذلك (أنكره أحمد ومحمد بن يحيى، وقال: لم يكن في أصل عبد الرزاق، وذكر الدارقطني أنّ الصواب إرساله، وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب)[119].

المطلب الثالث: ذكر أسماء مَن وُصف بالاختلاط من رجال صحيح البخاري

في هذا المطلب أسرد أسماء كلّ من وُصف بالاختلاط أو التغيّر ممّن أخرج لهم الإمام البخاريّ، معتمدًا على تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، وليس الغرض من هذا السرد الدراسة والتتبع لحديثهم في الجامع الصحيح،

بل غرضي تسميتهم والتعريف بهم، فهو كالملحق للبحث؛ إذ المقام غير متاح للبحث فيهم.

1- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو محمد ابن راهويه.

2- جرير بن حازم بن زيد ابن عبد الله الأزدي أبو النضر البصريّ.

3- جرير بن عبد الحميد ابن قرط بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة الضبي الكوفي.

4- حجّاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد.

5- حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي.

6- حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي القاضي.

7- خالد بن مهران أبو المنازل البصري الحذاء.

8- داود بن أبي هند القشيري مولاهم أبو بكر أو أبو محمد البصري.

9- سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري أبو سعد المدني.

10- سعيد بن إياس الجريري - بضم الجيم- أبو مسعود البصري.

11- سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم أبو العلاء المصري.

12- سفيان بن عيينة ابن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي.

13- سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، أبو يزيد المدني.

14- عبد الله بن جعفر بن غيلان بالمعجمة الرقي أبو عبد الرحمن القرشي مولاهم.

15- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني.

16- عبد الملك ابن عمير بن سويد اللخمي حليف بني عدي الكوفي ويقال له الفرسي.

17- عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري.

18- عبيدة بن معتّب- بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة- الضبي أبو عبد الرحيم الكوفي الضرير.

19- عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى العبدي أبو عمرو البصري المؤذّن.

20- عطاء بن أبي رباح- بفتح الراء والموحدة- واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي.

21- عطاء بن السائب أبو محمد ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي.

22- عمرو بن عبد الله ابن عبيد ويقال علي ويقال ابن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي.

23- قريش بن أنس الأنصاري ويقال الأموي أبو أنس البصري.

24- محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان البصري لقبه عارم.

25- هلال بن خباب بمعجمة وموحدتين العبدي مولاهم أبو العلاء البصري.

26- وهيب بالتصغير ابن خالد ابن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري.

الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز لموضوع الاختلاط وحكم رواية المختلط في صحيح البخاري، يمكن تسجيل جملة من النتائج العلمية:

1- سعةُ معرفة النقّاد لأحوال الرواة ودرجات ضبطهم ومراتبهم، بسبر أخبارهم ومروياتهم.

2- أنّ مجرّد التوثيق العام للراوي لا يعطيه القبول المطلق في كلّ مراحل حياته، فربما خانه الحفظ والإدراك لسبب من الأسباب.

3- اختلالُ الحفظ وحصول التغيّر ظاهرة لم يُعصم منها حتّى الكبار بحكم بشريّتهم.

4- معرفةُ أحوال الرواة المختلفة كمعرفة المختلطين وزمن وقوع اختلاطهم ومواطن الرواية وغير ذلك، يُعين على رفع التعارض بين النقّاد في الجرح والتعديل في كثير من الأحيان.

5- المرجعُ في معرفة الرواة المختلطين هم المحدّثون النقّاد أهل المعرفة والحفظ والفهم.

6- الحكم باختلاط الراوي وتغيّره لا يثبت إلا بحجّة لا بالادعاء والاحتمال العقلي.

7- ليس كل من رمي بالاختلاط يرد حديثه، وإنما ذلك بحسب معرفة زمن الاختلاط، فما حدث به بعد الاختلاط ولم يكن له متابعة صحيحة فلا يقبل. وما رواه من كتاب صحيح يقبل، وكذا من عرف بالتحديث قبل الاختلاط.

8- دقّة منهج الإمام البخاريّ في انتقاء أحاديث الرواة؛ كل من أخرج له البخاري ممن رمي بالاختلاط إنما انتقى من حديثهم ما أصابوا فيه؛ إما أن يكون التحديث عنه قبل الاختلاط، أو ما رواه من كتاب صحيح، أو ما توبع فيه متابعة صحيحة.

توصية:

أهم ما يمكن تقديمه من خدمة للجامع الصحيح للبخاري في هذا الباب البحث في الرواة المختلطين ودراسة أحاديثهم في الجامع، وقد يكون هذا صالحا في رسالة أكاديمية، والغرض منه الوقوف على منهج البخاري في الرواية عن هؤلاء المذكورين في المطلب الأخير، وفي الوقت نفسه يكون فيه الرد على الطاعنين فيه من حيث أخل بشرط الضبط في جامعه.

المصادر والمراجع

1- ابن أبي حاتم الرازي. الجرح والتعديل. دار إحياء التراث العربي، بيروت. الطبعة الأولى 1271هـ/ 1952م.

2- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي. دار الفكر. المكتبة العلمية. بيروت، 1399هـ/1979م.

3- ابن الجوزي. عبد الرحمن بن علي. مقدمة كتاب الموضوعات. تحقيق: نور الدين شكري. أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى 1418هـ/1997م.

4- ابن القيم. محمد بن أبي بكر. كتاب الفروسية. تحقيق مشهور بن حسن بن سلمان. السعودية. الطبعة: الأولى، 1414هـ / 1993م.

5- ابن الكيال. زين الدين بركات بن أحمد، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة، دار المأمون للتراث. دمشق وبيروت . الطبعة الأولى. 1401هـ،

6- ابن حبان. الإحسان في تقريب صحيح، تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية 1414هـ/ 1993م.

7- ابن حبان، محمد بن حبان البستي. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. دار الواعي. الطبعة الأولى. 1386هـ.

8- ابن حجر العسقلاني. أحمد بن علي. تقريب التقريب، مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، 1416هـ/ 1996م.

9- ابن حجر العسقلاني. أحمد بن علي. لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت. الطبعة الثالثة 1406هـ /1986م

10- ابن حجر العسقلاني. أحمد بن علي. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الطبعة الأولى 1422هـ/ 2001م.

11- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م.

12- ابن عدي، أبو أحمد بن عدي، الكامل في الضعفاء، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة 1409هـ/ 1988م.

13- ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري. دار الفكر. بيروت. لبنان. الطبعة: الاولى 1995م.

14- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت 1355هـ/1975م.

15- الآجري، سؤالات لأبي داود السجستاني، تحقيق عبد الحليم بن عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة، ومؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ/1997م

16- أحمد بن حنبل. العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، تحقيق وصي الله بن محمد عباس دار الخاني، الرياض. الطبعة الثانية 1422هـ.

17- الأعظمي، ضياء الرحمن، دراسات في الجرح والتعديل، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1415هـ /1995م.

18- الأنصاري، زكريا بن محمد، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ /2002م.

19- الأنصاري، زكريا بن محمد، فتح الباقي على ألفية العراقي، المطبعة الجديدة بطالعة فاس عدد 64/ 1354هـ.

20- الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الكبير. ترتيب أبي طالب القاضي. تحقيق صبحي السامرائي وآخرين. مكتبة النهضة العربية. بيروت. الطبعة الأولى 1409هـ/1989م.

21- الجرجاني، حمزة بن يوسف. تاريخ جرجان. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الثالثة 1401هـ/ 1981م.

22- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.

23- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية. دار الكتب العلمية 1409هـ/1988م

24- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. تحقيق محمود الطحان. مكتبة المعارف الرياض 1403هـ/1983م.

25- الذهبي، محمد بن أحمد. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق علي محمد البجاوي. دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت. لبنان.

26- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب. دار الفكر. الطبعة الثالثة 1404هـ/ 1984م.

27- الزبيدي. محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس. دار ليبيا للنشر والتوزيع. بنغازي.

28- السخاوي. محمد بن عبد الرحمن. فتح المغيث. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1412هـ /1992م.

29- الحوزي، خميس بن علي، سؤالات الحافظ السِلفِي لخميس الحَوزي عن جماعة من أهل واسط، تحقيق: مطاع الطرابيشي. دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1403هـ/1983م.

30- عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. المقدمة (بحاشيتها التقييد والإيضاح). ابن الصلاح، دار الفكر 1401هـ/1981م.

31- العجلي، احمد بن عبد الله، الثقات، مكتبة الدار. المدينة المنورة. الطبعة الأولى 1405هـ/1985م

32- العراقي، التبصرة والتذكرة شرح الألفية. المطبعة الجديدة بطالعة فاس، سنة 1354هـ.

33- العقيلي، محمد بن عمرو أبو جعفر. الضعفاء الكبير. دار المكتبة العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1404هـ /1984م.

34- العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي. كتاب المختلطين. تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد.، مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الأولى 1996م.

35- عمر بن علي سراج الدين. المقنع في علوم الحديث. دار فواز للنشر والتوزيع. الأحساء. السعودية الطبعة الأولى 1413هـ/ 1992م.

36- الفيروز آبادي. محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. دار الحديث. القاهرة (د. ت).

37- المزي، يوسف بن عبد الرحمن، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1400هـ/1980م.

38- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى. التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل، دار الكتب السلفية. القاهرة.

39- ملا علي بن محمد القاري، شرح شرح نخبة الفكر، دار الأرقم، بيروت، (د. ت).

40- نور الدين عتر، حاشية شرح العلل، دار الملاح، الطبعة الأولى 1398هـ/1978م

41- نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث. دار الفكر. دمشق. الطبعة الثالثة 1412هـ/ 1992م.

42- النووي، يحي بن شرف، التقريب وشرحه تدريب الراوي، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت 1412هـ/ 1992م.

43- يحي بن معين، التاريخ، رواية عباس الدوري، تحقيق أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1399هـ/1979م.

44- يحي بن معين، التاريخ، رواية أبي خالد ابن طهان، تحقيق أحمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

الهوامش:

[1]- اقتصرت في البحث على ذكر منهج الإمام البخاري خشية الطول في مثل هذه البحوث.

[2]- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب. دار صادر، بيروت 1355هـ/1975م، 294/7-295. والقاموس المحيط. الفيروز آبادي. محمد بن يعقوب، دار الحديث. القاهرة (د. ت)،359/2. وتاج العروس من جواهر القاموس الزبيدي. محمد بن محمد، دار ليبيا للنشر والتوزيع. بنغازي، 134/5.

[3]- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث. دار الكتب العلمية. بيروت، الطبعة الأولى 1412هـ /1992م، 277/3.

[4]- الأنصاري، زكريا بن محمد، فتح الباقي على ألفية العراقي، المطبعة الجديدة بطالعة فاس عدد 64 / 1354هـ، 264/3.

[5]- ملا علي بن محمد القاري، شرح شرح نخبة الفكر. دار الأرقم. بيروت. (د. ت).ص536

[6]- الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال. (ترجمة إبراهيم بن العباس السامري). دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت. لبنان. تحقيق علي محمد البجاوي، 39/1.

[7]- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، شرح علل الترمذي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م، 750/2.

[8]- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي تقريب التقريب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1416هـ/1996م، ص408.

[9]- انظر: العقيلي، محمد بن عمرو أبو جعفر، الضعفاء الكبير، دار المكتبة العلمية. بيروت. الطبعة الأولى 1404هـ/1984م،106/3.. وابن عدي، أبو أحمد بن عدي، الكامل في الضعفاء، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة 1409هـ/1988م، 310/5

[10]- الذهبي، ميزان الاعتدال. 574/2

[11]- ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري. ص575

[12]- الجرجاني، حمزة بن يوسف، تاريخ جرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة 1401هـ/1981م، ص515.

[13]- قال ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد: من مادة "فلج": (ومنه حديث أبي هريرة: "الفالج داء الأنبياء" وهو داء معروف يرخي بعض البدن). النهاية في غريب الحديث والأثر 469/3. دار الفكر. المكتبة العلمية. بيروت، 1399هـ/1979م. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي.

[14]- الذهبي، ميزان الاعتدال 83/3

[15]- ابن رجب، شرح علل الترمذي، 752/2

[16]- الذهبي، ميزان الاعتدال، 609/2 ترجمة 5044

[17]- ابن حجر، تقريب التهذيب، ص200

[18]- انظر: شرح علل الترمذي. ابن رجب 733/2

[19]- انظر: ميزان الاعتدال. الذهبي 363/3 (ترجمة 6778)

[20]- المرجع نفسه 389/3 (ترجمة 6892)

[21]- المرجع السابق 8/4 (ترجمة 8057)

[22]- المرجع السابق 661/2 (ترجمة 5235)

[23]- ابن الكيال. زين الدين بركات بن أحمد، الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة، دار المأمون للتراث. دمشق وبيروت . الطبعة الأولى. 1401هـ، ص89.

[24]- الذهبي، ميزان الاعتدال، 661/2 (ترجمة 5235)

[25]- ابن رجب، شرح علل الترمذي. 852/2

[26]- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل، دار الكتب السلفية، القاهرة،272/2- 273.

[27]- المرجع السابق 487/1

[28]- الذهبي، ميزان الاعتدال (ترجمة 1128)، 299/1. وانظر: الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة لابن الكيال ص 106.

[29]- ابن الكيال، الكواكب النيرات. ص 132- 134

[30]- المرجع السابق ص 160. وانظر ميزان الاعتدال (ترجمة 2537)، 660/1

[31]- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية 1409هـ/1988م، ص149.

[32]- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص 149

[33]- المصدر السابق ص159

[34]- ميزان الاعتدال، 75/3 (ترجمة 56).

[35]- ميزان الاعتدال، 233/2 (ترجمة 3248).

[36]- ميزان الاعتدال، 247/2 (ترجمة 3621)

[37]- ابن رجب، شرح علل الترمذي، 752/2

[38]- ميزان الاعتدال 609/2- 610 (ترجمة 5044)

[39]- الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ص149

[40]- الذهبي، ميزان الاعتدال 75/3 (ترجمة 5644).

[41]- ابن حبان، محمد بن حبان البستي ،كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، دار الواعي، الطبعة الأولى، 1386هـ، 130/2.

[42]- التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، المطبعة الجديدة بفاس 1354هـ، 309/1.

[43]- المناسب أن يقال: يرفعون الموقوف ويسندون المرسل.

[44]- ابن الجوزي. عبد الرحمن بن علي، مقدمة كتاب الموضوعات، تحقيق: نور الدين شكري، أضواء السلف الرياض الطبعة الأولى 1418هـ/1997م، 16/1.

[45]-الذهبي، ميزان الاعتدال 303/2 (ترجمة 3933)

[46]- الذهبي، ميزان الاعتدال 8/3 (ترجمة 8058)

[47]- الذهبي، ميزان الاعتدال 82/3 (ترجمة 5678).

[48]- سؤالات الحافظ السِلفِي لخميس الحوزي عن جماعة من أهل واسط، تحقيق: نور الدين شكري. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى 1403هـ/1983م.

[49]- الذهبي، ميزان الاعتدال 88/1 (ترجمة 320)

[50]- نور الدين عتر، حاشية شرح العلل، دار الملاح الطبعة الأولى 1398هـ/1978م، 552/2.

[51]- العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي ،كتاب المختلطين، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد. مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الأولى 1996م، ص 21.

[52]- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف الرياض 1403هـ /1983م، 305/2-306.

[53]- والنصّ في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد ص354 فقرة 289. دار الفكر. الطبعة الثالثة 1404هـ/ 1984م . تحقيق: محمد عجاج الخطيب.

[54]- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي. 305/2- 306

[55]- الذهبي، ميزان الاعتدال 39/1 (ترجمة 118)

[56]- ميزان الاعتدال 329/1 (ترجمة 1461)

[57]- ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال 127/2

[58]- ينظر: الذهبي: ميزان الاعتدال 303/2 (ترجمة 3833)

[59]- العلل ومعرفة الرجال. أحمد بن حنبل. رواية (ابنه) عبد الله. 20/2. دار الخاني. الرياض. الطبعة الثانية 1422هـ. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

[60]- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. ابن حبان 366/1

[61]- ابن الصلاح، المقدمة بحاشية التقييد والإيضاح، ص442، وينظر الكواكب النيرات ص62

[62]- ابن حجر، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، الطبعة الأولى 1422هـ/ 2001م، ص129.

[63]- ابن رجب، شرح علل الترمذي، 756/2

[64]- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي. الأنصاري، زكريا بن محمد 323/2. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى 1422هـ/2002م.

[65]- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية 1414هـ/ 1993م. 161/1.

[66]- السخاوي، فتح المغيث، 292/3

[67]- ابن رجب، شرح علل الترمذي. 737/2

[68]- ابن رجب، شرح علل الترمذي 749/2

[69]- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المقدمة (بحاشيتها التقييد والإيضاح)، دار الفكر 1401هـ/1981م، ص466.

[70]- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية العراقي، 277/2

[71]- النووي، يحيى بن شرف، التقريب وشرحه تدريب الراوي، الناشر دار الكتاب العربي. بيروت1412هـ/1992م، 331/2.

[72]- عمر بن علي سراج الدين، المقنع في علوم الحديث، دار فواز للنشر والتوزيع، الأحساء، السعودية الطبعة الأولى 1413هـ/1992م، 667/2.

[73]- نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث. دار الفكر. دمشق. الطبعة الثالثة 1412هـ/1992م، ص134.

[74]- ضياء الرحمن الأعظمي، دراسات في الجرح والتعديل. عالم الكتب. الطبعة الأولى 1415هـ/1995م، ص112.

[75]- ابن حجر، هدي الساري، ص572

[76]- ابن حجر، هدي الساري ص570

[77]- ابن القيم. محمد بن أبي بكر ،كتاب الفروسية، تحقيق مشهور بن حسن بن سلمان، دار الأندلس، السعودية، الطبعة الأولى، 1414هـ /1993م. ص241.

[78]- صحيح البخاري. كتاب الجنائز. باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه.

[79]- صحيح البخاري. كتاب الجنائز. باب التكبير على الجنازة أربعا

[80]- مالك بن أنس، الموطأ. باب التكبير على الجنائز. رقم 771

[81]- ابن ماجه، السنن كتاب الجنائز. باب ما جاء في الصلاة على النجاشي.

[82]- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 284/8

[83]- الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد. 116/9

[84]- المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال، 503/18- 505

[85]- ابن حجر، هدي الساري ص593

[86]- يحيى بن معين، التاريخ، رواية عباس الدوري، تحقيق أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة. الطبعة الأولى 1399هـ/1979م، 106/4.

[87]- ابن حجر، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت. الطبعة الثالثة 1406هـ/1986م، 88/4.

[88]- ابن حجر، هدي الساري ص593

[89]- صحيح البخاري كتاب الإيمان. باب حلاوة الإيمان- انظر فتح الباري 86/1.

[90]- المزي، تهذيب الكمال 207/18 ح 16

[91]- كتاب الإكراه. باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر 326/4 ح 6941

[92]- الأول: في كتاب الإيمان. باب من كره أن يعود في الكفر كما يكره أن يلقى في النار..102/1 ح 21. الثاني: في كتاب الأدب. باب الحبّ في الله 80/12 ح 6041.

[93]- ابن رجب، شرح علل الترمذي، 710/2

[94]- المرجع السابق 720/2

[95]- صحيح البخاري. كتاب الوضوء. باب لا يستنجى بروث.

[96]- الترمذي، العلل الكبير. ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 1409هـ/1989م. ص29.

[97]- يعني الإمام الدارمي رحمه الله.

[98]- الترمذي، العلل الكبير ص29

[99]- المصدر السابق ص27

[100]- ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1271هـ/ 1952م، 588/3.

[101]- يحيى بن معين، التاريخ رواية أبي خالد ابن طهان دار المأمون للتراث، تحقيق أحمد نور سيف، ص55.

[102]- العجلي، أحمد بن عبد الله، الثقات، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1405هـ/1985م، 37/1 (ترجمة 599).

[103]- ابن عساكر. علي بن الحسن، تاريخ دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر. بيروت. لبنان. الطبعة: الاولى 1995م. 232/46.

[104]- الآجري، محمد بن علي، أبو عبيد، سؤالات لأبي داود السجستاني، تحقيق عبد الحليم بن عبد العظيم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة. ومؤسسة الريان. بيروت. الطبعة الأولى 1418هـ /1997م، 224/1 (ترجمة 253).

[105]- العلل الكبير. الترمذي ص29

[106]- ولمزيد توضيح يراجع فتح الباري للحافظ ابن حجر.

[107]- انظر: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل 333/6، والعقيلي، الضعفاء الكبير، 399/3، وأحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، 41/1.

[108]- صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم 6207.

[109]- انظر ابن حجر، هدي الساري، ص589

[110]- المزي، تهذيب الكمال، 56/18- 58

[111]- المرجع السابق.

[112]- الذهبي، ميزان الاعتدال 610/2.

[113]- المزي، تهذيب الكمال 58/18

[114]- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، 752/2

[115]- الذهبي، ميزان الاعتدال 610/2

[116]- التبصرة والتذكرة شرح الألفية 270/3. المطبعة الجديدة بطالعة فاس، سنة 1354هـ. وانظر فتح المغيث. السخاوي 285/3

[117]- انظر: فتح المغيث 285/3

[118]- هدي الساري. ابن حجر ص589

[119]- ابن رجب شرح علل الترمذي، 757/2